العولمة وتغيرات التشكيلة الرأسمالية العالمية

أ.م. د. لطفي حاتم
عميد كلية القانون والسياسة
الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

المقدمة

تثير التغيرات الدولية الاجتماعية / الاقتصادية والسياسية التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي كثرة من البحوث والدراسات فضلا عن السجالات السياسية بين مختلف المدارس الفكرية ويجري تناول تلك التغيرات بجوانبها الاقتصادية / السياسية / الفكرية وبهذا المعنى فان التفكير بمنتجات الطور المعولم من الرأسمالية وتأثيراتها على مسار تطور العلاقات الدولية والاقتصادية / الاجتماعية لازالت محل اهتمام متزايد.

واستناداً الى تلك التغيرات تبرز وحدة العالم المرتكزة على وحدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي قضايا جديدة لازالت في طور التكوين متمثلة بظهور ملامح التشكيلة الرأسمالية العالمية والتي أحاول التوقف عندها وإبراز طبيعة الطبقات الاجتماعية الفاعلة في هذه التشكيلة وأدوارها في التغيرات الاجتماعية اللاحقة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة رصد تنامي ملامح نمو وتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية كما اسميها وكذلك تحديد القوى الاجتماعية المنظوية في إطار هذه التشكيلة الاجتماعية العالمية ورؤية التغيرات الحاصلة على طبقاتها الاجتماعية فضلا عن التوقف عند متناقضات هذه التشكيلة الاجتماعية ومآل تطورها اللاحق.

مشكلة البحث

يحاول الباحث التوقف عند الظروف التاريخية الجديدة الكابحة لكفاح الحركات الاجتماعية الراغبة في بناء العلاقات الوطنية / الدولية على قاعدة التوازن والمساواة الدولية ويكمن هذا الإشكال كما يرى الباحث في التغيرات الدولية التي أفرزتها العولمة وما نتج عنها من نزوع نحو تحرير السيادة الوطنية من ركائزها السياسية والاقتصادية وذلك بعد تحجيم مسؤولية الدولة إزاء مواطنيها كضامن أساسي لشبكة الضمانات الاجتماعية والخدمية.

أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في التركيز على وحدانية العالم وترابطاته الاقتصادية ويحاول الباحث الوصول الى نتائج تتلخص في أن الدول الوطنية فضلاً عن حركاتها الاجتماعية المطالبة بالتغيير لم يعد بامكانها التعويل على تنمية وطنية مستقلة الامر الذي ميز حقبة المعسكرين بل ضرورة البحث عن تكتلات دولية اقتصادية عبر الشروع في بناء شراكة اقتصادية إقليمية بهدف مواجهة الاختلالات المتزايدة لصالح الشركات الدولية الكبرى

خطة البحث

عمد الباحث وبهدف دراسة التغيرات الحاصلة على العلاقات الدولية الى منهجية تاريخية تحليلية عبر مبحثين أساسيين متوخياً التقرب من مضامينهما عبر مطالب عامة عاملا على تفكيك عناوينها والخوض في تفاصيلها في دراسات مستقبلية.

لقد جاءا مبحثي الدراسة في العنوانين التاليين:

المبحث الأول: ـ العلاقات الدولية والتغيرات الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية المعولمة.

المبحث الثاني: - التشكيلة الرأسمالية العالمية ومراكزها الأيديولوجية.

على أساس تلك العدة المنهجية أحاول التعرض الى بعض الموضوعات التي افرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي .

المبحث الأول: - العلاقات الدولية والتغيرات الاجتماعية في التشكيلة الدولية المعولمة .

أفضى انهيار طراز التطور الاشتراكي وأساليب التنمية المستقلة الى توحد العالم على قاعدة رأسمالية وقد أدى ذلك التوحد الى حزمة من التغيرات على صعيد البناء الطبقي لقوى التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية بمستوياتها العالمية ومن هنا تواجهنا كثرة من التساؤلات التي تتطلب التحليل والتركيب منها : ـ هل لازالت المفاهيم والمقولات الماركسية عن انقسام المجتمع الرأسمالي الى طبقتين اجتماعيتين متناحرتين فاعلة في الظروف التاريخية المعاصرة؟ وهل لازالت أممية الطبقة العاملة تتمتع براهنية تاريخية؟ ما هي مواقع الطبقة الوسطى في الطور الجديد من العولمة الرأسمالية ؟ وقبل هذا وذلك هل تحولت الطبقة البرجوازية الى طبقة أممية عاملة على بسط هيمنتها العالمية ؟ .

كثرة من الأسئلة التي تعني بطبيعة التغيرات الاجتماعية التي حملها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي التي تحتاج الى دراسات تفصيلية قد تساهم في إيضاح معالم التحولات الدولية الجديدة لغرض تجديد أساليب الكفاح الإنساني المناهضة للنزعات التخريبية التي يحملها الراسمال المعولم .

على أساس تلك الرؤية أتناول الموضوع من خلال التعرض الى التغيرات الحاصلة على الطبقات الاجتماعية الأساسية في التشكيلة الرأسمالية العالمية والمتمثلة بالطبقة البرجوازية ، الطبقة العاملة وأخيرا الطبقة الوسطى .

المطلب الأول : ـ مفهوم التشكيلة الرأسمالية العالمية

قبل محاولة التقرب من طبقات التشكيلة الرأسمالية العالمية نتوقف عند مفهوم التشكيلة الرأسمالية العالمية والذي أراه في المحددات التالية : ـ

- رغم أن الحديث عن التشكيلة الرأسمالية العالمية لازال غير متبلوراً في الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية إلا أن ملامحه الأساسية آخذة في النمو والتبلور وذلك بسبب وحدة العالم المرتكزة على تشابك مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية .
- أنتجت وحدة العالم المستندة الى وحدة الإنتاج الرأسمالي وقائع جديدة منها أن العالم أصبح مترابطا في علاقاته الاقتصادية الأمر الذي جعل النزاعات الاجتماعية /الطبقية الوطنية تأخذ امتدادات دولية تتجسد في السياسية الدولية.
- سيادة القوانين الدولية وعلويتها على القوانين الداخلية وما نتج عن ذلك من انحسار مبدأ السيادة الوطنية.
- خفوت النزاعات الأيديولوجية بعد هيمنة الليبرالية في العلاقات السياسية الوطنية / الدولية.

أن تنامي ملامح التشكيلة الرأسمالية العالمية ورغم عدم اكتمالها بصياغات قانونية وأجهزة سيادية إلا أن ترابطات مكوناتها الاقتصادية والطبقية والسياسية المرتكزة على وحدة إسلوب الإنتاج الرأسمالي آخذة في التبلور والتشكل، وبهذا السياق فان وحدة دول العالم ترابط وتناقضات قوانين التطور الرأسمالي لهذا فان التشكيلة الرأسمالية المعولمة تتميز بالعناوين التالية: ـ

العنوان الاول: ـ تتميز التشكيلة الرأسمالية العالمية بتناقضها الحاد المتمثل بين العمل ورأس المال على الصعيد الوطني وبين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على الصعيد العالمي.

أن التناقض بين مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية لا ينفي النزاعات بين دولها بل يشترط الصراعات والعقوبات فضلا عن التداخلات الحربية.

العنوان الثاني: ـ استناداً الى حركة راس المال المعولم وتناقض مسار قانوني الاستقطاب والتطور المتفاوت الناظمة للتطور الرأسمالي تتبلور في دول التشكيلة الرأسمالية العالمية ميولا متسارعة نحو التهميش والإقصاء للقوى المنتجة وما يفرزه ذلك من نزاعات اجتماعية حادة في جميع دول التشكيلة الرأسمالية العالمية.

إن التجربة التاريخية المنصرمة أكدت على أن عمليات التهميش والإقصاء أفرزت نتيجتين بالغتي الخطورة أحداهما تتمثل بتقليص الديمقراطية الاجتماعية في الدول المهيمنة من التشكيلة الرأسمالية العالمية. وثانيهما تجسد في بقاء الأنظمة الاستبدادية في بلدان الطوابق الدنيا من التشكيلة العالمية بهدف إدامة (الأمن الاجتماعي).

باختصار يمكننا القول أن صيانة وحدة العالم الرأسمالي وتشكيلته الاجتماعية تشترط القمع المنظم ضد القوى الاجتماعية المطالبة بسيادة التوازنات الدولية والاجتماعية.

العنوان الثالث: ـ أن عدم التوازن بين مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية يأخذ مديات أوسع بسبب الاحتكار المتواصل لمكامن القوة العسكرية / التكنولوجية / الإعلامية بين دول التشكيلة العالمية.

إن تعليل وترصين الموضوعات المشار تشترط الانتقال الى ملموسية فكرية لابد من تناولها عبر المطالب اللاحقة .

المطلب الثاني: ـ السيادة الدولية لمجلس الأمن

ارتبطت السياسية الدولية وتغيراتها على الدوام بحركة راس المال ونزعته التوسعية لهذا فان جل القوانين الناظمة للعلاقات الدولية والتي أفرزها التطور التاريخي نتجت من عوامل أساسية أهمها: ـ

أولاً: القوانين الدولية الناتجة عن إرادة الدول الرأسمالية المنتصرة في حرب المنافسة الاستعمارية وهذا ما جسدته نتائج الحرب العالمية الأولى من خلال إنشاء عصبة الأمم المتحدة وما فرضته من قوانين دولية على الدول المهزومة.

ثانياً: القوانين الدولية التي أنتجها التوازن الاستراتيجي بين المعسكرين المتناحرين والذي افرز هيئة الأمم المتحدة وقوانينها التي نظمت العلاقات الدولية على أساس احترام المصالح الاستراتيجية لكلا المعسكرين المتعارضين .

أن انهيار الدول (الاشتراكية) المرتكزة على احتكار وسائل الإنتاج المحاط بأنظمة شمولية أدى الى إعادة توحيد العالم و بناءه على قاعدة رأسمالية رغم اختلاف مستويات تطور وحداته الدولية وما أفرزه ذلك من ظهور مفهوم الشرعية الدولية .

قبل تناولنا لمفهوم الشرعية الدولية وإخضاعه للتحليل لابد لنا من إعطاءه تعريفاً قانونياً / سياسياً يتمثل بالصيغة التالية:ـ

إن مفهوم الشرعية الدولية المسند بالقوة العسكرية والاقتصادية يعني التجسيد القانوني المعبر عن المصالح الاستراتيجية للدول الرأسمالية الكبرى مرفوعا الى مستوى القانون الدولي .

على أساس ذلك التحديد القانوني فان الشرعية الدولية تتضمن السمات القانونية / السياسية التالية:ـ

- سيادة القانون الدولي في العلاقات الدولية وعلويته على القوانين الوطنية .
- علوية قوانين المحاكم الدولية على قرارات المحاكم الوطنية .
- سيادة مجلس الأمن بعد تحوله الى قوة قانونية / سياسية في العلاقات الدولية عبر :ـ
- حق التدخل في النزاعات الداخلية الاجتماعية / السياسية للدول المختلفة .
- حق اتخاذ عقوبات اقتصادية / سياسية ضد الدول (المنتهكة) للقانون الدولي .
- حق استخدام القوة العسكرية لفرض قراراته الدولية .

أن الحقوق المشار إليها أفضت الى امتلاك الطوابق العليا من التشكيلة الرأسمالية العالمية قوة إضافية في ضبط النزاعات الدولية والصراعات الاجتماعية في الدول الضعيفة.

أن تطور القوانين الدولية وزيادة الدور السلطوي لمجلس الأمن نتج عن تطورات أخرى يمكن ملاحظتها بالنقاط التالية:ـ

النقطة الأولى :ـ (وحدانية التحالف الأطلسي وتطور بنيته العسكرية وسعيه الى ضم أغلبية دول العالم الى ميثاقه المرتكز على الاستراتيجية التدخلية). (1)

إن المعاهدات العسكرية والاتفاقيات الاستخباراتية وما نتج عنها من زيادة التقارب بين البني العسكرية للجيوش الوطنية والتحالف الأطلسي عبر شبكات التسليح والتدريب والمناورات العسكرية المشتركة شكلت الوجه الأخر لقيادة العالم من قبل الطوابق العليا من التشكيلة الرأسمالية العالمية .

النقطة الثانية :ـ (خصخصة الأجهزة الأمنية وظهور الشركات الأمنية الخاصة والتي أصبحت أدوات ضامنة لحماية الشركات الاحتكارية وتوجهاتها الاقتصادية) (2) فضلا عن تطور تلك الشركات وعرض خدماتها على دول التشكيلة الرأسمالية بهدف زجها في النزاعات الاجتماعية وتدخلها في القضايا الأمنية الأخرى.

النقطة الثالثة :ـ تطور الشركات الاحتكارية وتداخل أنشطتها الاقتصادية والقانونية مع القوانين الداخلية للدول الوطنية بعد تنامي وتطور (الأبواب الدوارة) والمتمثلة بزيادة الترابط بين الأجهزة الإدارية للسلطات السياسية في الدول الرأسمالية وبين مجالس الشركات الاحتكارية من جهة أخرى فضلا عن ترابط المراكز الرئيسية لكلا المؤسستين ـ السلطة السياسية والشركات الاحتكارية ـ ومراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية .

- انحسار دور الدول الوطنية في السيطرة على تطور أنشطتها الاقتصادية وابتعادها عن الرعاية الاجتماعية بعد أن جرى تكييف بنيتها الاقتصادية بالتشاور مع الشركات الدولية الكبرى.

المطلب الثالث التغيرات الطبقية في التشكيلة الرأسمالية

أولا:ـ الطبقة البرجوازية ومواقعها في التشكيلة الرأسمالية.

منذ ظهور وتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي كانت ولازالت الطبقة البرجوازية تحتل أدواراً فاعلة في التغيرات التاريخية الكبرى وفي حال تعرضنا الى الدور التاريخي للطبقة البرجوازية في دول الموجة القومية الأولى نراها قد ساهمت في إحداث حزمة من التغيرات التاريخية منها بناء الدول القومية بعد توحيد أسواقها ومنها بناء المنظومة السياسية المرتكزة على الشرعية البرجوازية ومنها صياغة القوانين الدولية بعد تنامي روحها التنافسية .

إن الدور التاريخي للطبقة البرجوازية يتسم بالديناميكية والحركة ويتحول من طور الى آخر متسم بالمرونة والتكيف تبعا لحركة توسع رأسمال بدأ من حركته في الداخل الوطني وانتهاء بنزاعاته الدولية وصولا الى طوره المعولم.

على أساس حركة راس المال وتوسعه حدثت تحولات في طبيعة الطبقة البرجوازية حيث انتقلت من مواقع وطنية متنازعة مع برجوازية الدول الأخرى الى مواقع أممية اشترطها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي .

لتقدير شرعية الموضوعة المشار إليها لابد لنا من ترصينها على قاعدة علمية معللة.

- أفضى الطور الجديد من التوسع الرأسمالي الى إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد العالمي بمستوياته الدولية /الإقليمية / الوطنية استناداً الى التشابك والترابط بين الاقتصادات الدولية الثلاث.
- أنتجت الترابطات الاقتصادية العالمية والتي شكلت الشركات الدولية الأساس المادي لتطورها الى نشوء طبقة برجوازية عالمية تتشكل كتلتها الأساسية من القوى البرجوازية المهيمنة في البلدان الرأسمالية الكبرى.
- تتبلور وبشكل تدريجي الوحدة الأممية للطبقة البرجوازية العالمية خاصة في الدول القائدة في التشكيلة الرأسمالية العالمية وتشكل الشرائح المتعددة للطبقة البرجوازية ـ مالية ، تجارية ـ صناعية ، عقارية ـ في المراكز الرأسمالية نواتاً أساسية لتطور وحدتها الأممية .
- بسبب اختلاف مستويات تطور الاقتصادات الدولية فان الشرائح المالية للدول المتخلفة وبسبب ترابطها مع البنوك والمصارف الدولية تتوفر لها إمكانية الاندماج في البرجوازية العالمية بصورة أسرع من شرائح الطبقة البرجوازية الأخرى .
- يفرض الميل العالمي الذي ينتجه قانون الاستقطاب الرأسمالي تسارع بناء التكتلات الاقتصادية التي بدورها تساهم في بناء أممية الطبقة البرجوازية وتعزيز مواقعها في التشكيلة الرأسمالية العالمية .

أن الأفكار والآراء المشار إليها تنتج حزمة من النتائج السياسية / الاجتماعية نحاول التعرض لبعض منها:ـ

- ترابط النزاعات الاجتماعية في بلدان التشكيلة الرأسمالية وما يعنيه ذلك من تحول النزاعات الاجتماعية الوطنية الى نزاعات دولية الأمر الذي يشترط أشكالاً من التضامن الطبقي بين فصائل البرجوازية

1 : ـ لطفي حاتم أراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي فيشون مديا السويد ص18

2 : ـ لطفي حاتم التوسع الرأسمالي وخصخصة الأجهزة الأمنية مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك العدد المزدوج الرابع والخامس 2009

العالمية لمواجهة النزاعات الاجتماعية المناهضة لخياراتها الاستراتيجية .

- يرتكز التضامن الاممي بين فصائل البرجوازية العالمية على تشابك المصالح الاقتصادية الدولية من جهة وتطوره استناداً على هيمنة فصائل برجوازية المراكز الرأسمالية وتبعية شرائح البرجوازية المالية والكمبرادورية في البلدان المتخلفة من جهة ثانية.
- أن التضامن الاممي بين فصائل البرجوازية العالمية المرتكز على تشابك الاقتصاد الدولي لا ينفي النزاعات بين فصائلها والتي تتجلى بشكلين :-

الشكل الأول :- نزاعات بين فصائل البرجوازية المهيمنة في المراكز الرأسمالية والتي تشترطها المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى .

الشكل الثاني : نزاعات تظهر بصيغ قومية خاصة بين برجوازية الدول الرأسمالية الكبرى وبين برجوازية الدول الرأسمالية القومية الناهضة المتمركزة حول موضوعيتي الهيمنة وتوازن المصالح .

ثانياً : - الطبقة العاملة ومواقعها في التشكيلة الرأسمالية .

أن الحديث عن مواقع الطبقة العاملة في التشكيلة الرأسمالية العالمية يتمتع بحيوية منهجية وعلمية انطلاقا من أهمية تلك الطبقة في الكفاح المناهض للرأسمالية المنفلتة لذلك لابد من تتبع المواقع التاريخية لهذه القوى الطبقية الناشطة .

تشير أدبيات علم الاجتماع الماركسي الى أن الطبقة العاملة هي إحدى الطبقتين الأساسيتين في التشكيلة الرأسمالية وبهذا السياق أعار الفكر الماركسي أهمية تاريخية لهذه الطبقة باعتبارها (حفارة قبر الرأسمالية) بعد بناء عالمها الجديد الخالي من الاستغلال والعبودية .(3)

استنادا الى الدور التاريخي المتلازم ونشاط الطبقة العاملة الاقتصادي / السياسي سعى

الفكر الماركسي الى بناء منظومة فكرية / سياسية هادفة الى إقامة نظام اقتصادي / اجتماعي يتخطى إسلوب الإنتاج الرأسمالي

انطلاقاً من المعايير الفكرية الماركسية وتجربة البلدان(الاشتراكية) في بناء اقتصادها الوطني ونظامها السياسي المستند الى الشرعية الاشتراكية تواجهنا الأسئلة التالية : - هل لا زالت الطبقة العاملة مؤهلة لبناء عالم جديد يستند الى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؟ . وهل لا زالت الطبقة العاملة قوة اجتماعية تاريخية قادرة على إحداث تغيرات اقتصادية / سياسية لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان .

الاحاطة بمضامين الأسئلة المثارة تستمد شرعيتها من النتائج المثيرة التي أفرزها الطور المعولم من التوسع الرأسمالي والتي أجدها في المعطيات التالية:-

المعطى الأول: - حصول تغيرات جوهرية على طبيعة التماسك الطبقي بين فصائل الطبقة المنتجة وما نتج عنه من تفكك ركائز التضامن الطبقي والناتجة عن التحولات التي حملها التوسع الرأسمالي المعولم المتمثلة بـ: -

- بسبب قانون التطور المتفاوت أفضى التطور الرأسمالي الى اختلال تطور مستويات دول التشكيلة الرأسمالية وما نتج عنه من ظهور طبقات منتجة قوية وأخرى متوسطة التطور وثالثة هامشية تابعة.
- قاد اختلال تطور مستويات دول الرأسمالية العالمية الى ظهور سياسات عمل متباينة انطلاقا من طبيعة النزاعات الطبقية السائدة في هذا البلد الرأسمالي أو ذلك وبهذا المسار نرى أن سياسات السلام الاجتماعي الذي أعقب النزاعات الطبقية في الدول الرأسمالية الكبرى قاد الى تحجيم الرأسمالية المنفلتة عبر الأخذ بالسوق الاجتماعي المرتكز على الشراكة بين العمل والرأسمال بضمانة فعلية من الدولة الرأسمالية.
- أفضى اختلاف مراحل تطور التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الى تشتت أممية الكفاح الطبقي وذلك بسبب المساومات الطبقية التي توصلت إليها القوى المنتجة مع البرجوازيات الحاكمة وما أفرزه ذلك من تباين الأهداف والمصالح التي دافعت عنها الفصائل العمالية في كفاحها ضد السيطرة المطلقة للرأسمال.
- أن ظهور الدول الاشتراكية ومضامين سياستها الاقتصادية المرتكزة على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج أفضى الى تفعيل التضامن الاممي بين فصائل الطبقة العاملة العالمية إلا التطور التاريخي لمسار الدول الاشتراكية أدى الى تحجيم استقلالية الطبقة العاملة وحول مجتمعها المدني - الأحزاب، النقابات العملية، الجمعيات المدنية - الى أداة بيد أجهزة الدولة البيروقراطية وسياساتها الدولية
- طرح اختلاف مستويات التطور الرأسمالي أمام الطبقة العاملة في البلدان الضعيفة مهام وطنية واقتصادية تنطلق أساسا من بناء الدولة الوطنية واستقلال سياستها التنموية.
- قاد اختلاف مستويات التطور الرأسمالي وتباين مهام الكفاح الطبقي فضلا عن ظهور مهام جديدة تتطلب المشاركة الإنسانية الواسعة - التلوث البيئي، قضية المرآة ، حقوق الإنسان - الى تفكك وحدة الطبقة العاملة العالمية المرتكزة على أسس اشتراكية .

المعطى الثاني : - أفضت التغيرات التكنولوجية الى إحداث تغيرات بين فصائل الطبقة العاملة حيث تتوزع أقسامها بين العمل الصناعي ،التجاري ،الزراعي والعمل الذهني فضلا عن تباين مستوياتها تطورها ووعيهاا الطبقي بين دول مستويات التشكيلة الرأسمالية.

المعطى الثالث : حمل الطور المعولم من التوسع الرأسمالي تغيرات كبرى على البنية الطبقية للطبقة العاملة استناداً الى كثرة من الوقائع أهمها : -

- أدت السياسيات الاقتصادية المرتكزة على الليبرالية الجديدة وسوقها الحرة الى تطور رأسمالي منفلت وما نتج عنه من هجوم منظم على المكاسب التاريخية للطبقة العاملة في الدول المتطورة من التشكيلة الرأسمالية العالمية بدأ من - البطالة والمنافسة بين العمال للحصول على وظيفة عمل ، انحسار دور المؤسسات النقابية وتحرر العمال من التزاماتهم التعاقدية الجماعية في

3 : - ماركس ، إنجلس منتخبات المجلد الثاني دار التقدم موسكو1989 ص 66

سوق العمل ، هجرة المصانع الأساسية من الدول الكبرى الى الدول متوسطة التطور بحثا عن أجور عمل متدنية ــ وانتهاء بتخفيض الضمانات الاجتماعية بعد انحسار دور الدولة الرأسمالية في السياسة الاقتصادية .

ــ الحق التوسع الرأسمالي أضرارا كبيرة بالتماسك الاجتماعي في البلدان الهشة حيث أفضت سياسات الليبرالية الجديدة الى تهميش قوة العمل بعد أن تخلت الدول الوطنية عن سياستها التنموية وإخضاعها لتوصيات المؤسسات المالية الدولية واشتراطات القوى الرأسمالية القائدة في التشكيلة الرأسمالية العالمية.

المعطى الرابع : ـ ــ أفضت حركة راس المال الدولية وتشابكاته الاقتصادية الى تفكك (أممية) الطبقة العاملة وإعاقة اندماجها الدولي وذلك بسبب محدودية الهجرة الدولية لقوة العمل وما نتج عن ذلك من إثارة الكراهية بين القوى المنتجة الوطنية والقوى العاملة الوافدة.

أن هجرة قوة العمل خارج حدودها الوطنية أفضت الى تمييع النزاعات الطبقية ومكنت قوى رأسمال من ترويضها لصالح سياساتها الاستغلالية

أن التغيرات المشار إليها أفضت الى نتائج خطيرة على الكفاح الإنساني الشامل للقوى المنتجة في مختلف مستويات التشكيلة الرأسمالية تجسدت بمستويات عدة أهمها: ـ

المستوى الأول: ـ تمثل في تفكك الوحدة الأممية للكفاح الطبقي الشامل وتحوله الى كفاح وطني ورغم أهمية الكفاح الداخلي لتحسين حقوق الشغيلة إلا انه يكتسب في الظروف التاريخية المعاصرة سمات حادة منافية لوحدة العالم تتسم بانكفاء قوة العمل نحو همومها النقابية المحلية.

المستوى الثاني : ـ تفكك الروابط الفكرية والتضامن الاممي المناهض للتطور الرأسمالي المنفلت والذي كانت تشده الدول (الاشتراكية) رغم توظيف ذلك الكفاح أيديولوجياً لخدمة مسارات السياسية الخارجية للدول الاشتراكية .

المستوى الثالث : ـ عجز الطبقة المنتجة عن بناء وحدتها التحالفية مع الجماهير الفقيرة والمهمشة في الريف والمدينة.

إن التغيرات التي أصابت الطبقة العاملة في المستويات الثلاث في التشكيلة الرأسمالية العالمية تكتمل حينما نتعرض الى مواقع الطبقة الوسطى في التشكيلة الرأسمالية العالمية ودورها في التغيرات الجديدة .

ثالثاً : ـ الطبقة الوسطى والتغيرات الجديدة .

لا شك أن الطبقة الوسطى لعبت أدورا تاريخية هامة في الحركات الاجتماعية الراديكالية منها والليبرالية بسبب كونها طبقة تضم كثرة من الشرائح الاجتماعية منها أرباب العمل الصغار ، الفلاحين ، المنتجين الصغار، الفئات المتعلمة والمرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة فضلا عن غالبية العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة.

إن كثرة القوى الاجتماعية المنظوية تحت مفهوم الطبقة الوسطى يتطلب دراسة هذه الطبقة ومعرفة مكانتها الاجتماعية وأدوارها التاريخية فضلاً عن مواقعها الفعلية في التشكيلة الاجتماعية للعالم الرأسمالي وبهذا المعنى لم يعد المفهوم الماركسي عن الطبقة البرجوازية الصغيرة كافيا لتوصيف شرائحها وحركتها الفكرية السياسية.

على أساس تلك الرؤية الفكرية يتحتم علينا وبإيجاز متابعة وتحديد مواقع الطبقة ألوسطى في المستويات المختلفة للتشكيلة الرأسمالية العالمية على أساس رؤية تاريخية تتلخص بالأفكار التالية: ـ

1 ــ شكلت الطبقة الوسطى واحـدة من الطبقات الرئيسية في تاريخ الصراعات الاجتماعية رغم انقسامها الى شرائح اجتماعية متعددة وغياب وحدتها الطبقية .

2 :ـبسبب مواقعها الوسطية بين الطبقتين الأساسيتين البرجوازية والعاملة لعبت الطبقة الوسطى أدورا تاريخية مختلفة في الدول الرأسمالية الكبرى بعد أن تحولت الى رافعة أساسية في بناء الشرعية البرجوازية للحكم عبر مطالبتها ببناء السلطة السياسية على قاعدة الشرعية البرجوازية المتسمة بالتداول السلمي للسلطة وفصل الدين عن الدولة ومشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية.

3 : ــ أصبحت الطبقة ألوسطى في كثرة من البلدان الرأسمالية واحدة من القوى الاجتماعية الساندة للطبقات البرجوازية القائدة وذلك بسبب تتشابك مصالح الطبقتين عبر ما يسمى برأسمالية المساهمة حيث تتداخل مصالح الطبقة ألوسطى مع البرجوازية المهيمنة عبر شراء السندات والأسهم التي تطرحها الشركات والمؤسسات الرأسمالية . (*)

4: ـ تتركز مصالح الطبقة ألوسطى في خيار التطور الرأسمالي وذلك لاشتراكها مع البرجوازية في رؤيـة فكرية مستندة الى خيار التطور الاجتماعي المبني على الملكية الخاصة.

5: ـ تتميز الطبقة ألوسطى بسمات انتقالية بسبب حدة النزاعات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية وما يشترطه ذلك من انقسامها الى درجـات عليا ومتوسطة الأمر الذي يعني تغيير مواقعها الفكرية وتحالفانها السياسية .

6: أدى ضعف التطور الرأسمالي في البلدان التابعة وما نتج عنه من غياب الطبقة البرجوازية وانحسار مواقع الطبقة العاملة الى أن تلعب الطبقة ألوسطى وخاصة شريحتها المثقفة أدورا متنوعة على المستوى الأيديولوجي تبعا لحدة النزاعات الدولية.

7: إن الموضوعة المشار إليها تجد تعبيراتها في دول المستوى الثالث من تطور التشكيلة الرأسمالية أو ما يعرف بالبلدان النامية حيث انتقلت الطبقة الوسطى من مواقع راديكالية مناهضة للهيمنة الأجنبية بعد استلامها السلطة السياسية الى قوى طبقية جديدة تسعى للتحالف مع البرجوازية العالمية انطلاقا من مواقع التبعية والإدماج.

8: ــبسبب الليبرالية الجديدة وعمليات التهميش والإقصاء تراجع الـدور التاريخي للطبقة الوسطى في البلدان النامية الأمر الذي أحدث تغيرات في مواقفها الأيديولوجية وانتقالاتها السياسية لهذا فهي تارة راديكالية يسارية وأخرى قومية وثالثة سلفية إسلامية.

على أسـاس تلك الملاحظات يمكننا صياغة الاستنتاج الفكري التالي: ـ

أدت العولمة الرأسمالية الى إحداث تغيرات أساسية على الطبقة الوسطى وذلك عبر تحولها الى قوة اجتماعية عاملة على تنفيذ السياسة الاقتصادية / الاجتماعية لفصائل الطبقة البرجوازية الحاكمة في البلدان المختلفة .

* : ـ تتشكل الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 52 % من المجتمع الامريكي ولكنها تنقسم الى أربع مستويات أهمها الفئة العليا من الطبقة الوسطي الذي يمثل 35 % من مجموع الطبقة بينما الفئة المتوسطة من الطبقة الوسطى 23 % راجع شبكة النبأ المعلوماتية http://www.annabaa.org/ubanews/71828l.htm

المبحث الثاني : ـ التشكيلة الرأسمالية العالمية ومراكزها الأيديولوجية

المطلب الأول :ـ البرجوازية ودورها في الحراك الفكري

شهدت التشكيلات الاجتماعية في الدول الرأسمالية صراعات أيديولوجية حادة بين مختلف التيارات الفكرية العاكسة بهذا الشكل أو ذلك عن المصالح الاجتماعية لطبقات وفئات الدول الرأسمالية وقد اتخذت تلك النزاعات أشكال جديدة عند انقسام العالم الى نموذجين للتطور الاجتماعي ـ راسمالي / اشتراكي ـ وبهذا فقد اندلعت الثورات الاجتماعية والانقلابات العسكرية تحت رايات وطنية وأيديولوجية في مختلف أنحاء العالم، وبهذا السياق تطالعنا الأسئلة التالية : ـ هل يحمل الطور المعولم من التطور الرأسمالي بذور انتهاء النزاعات الفكرية .؟ وهل تصبح الأيديولوجية الليبرالية إطاراً فكرياً لكل القوى الاجتماعية الراغبة في التغيير . ؟ وأخيرا وليس آخرا هل شكل انحسار النزاع الأيديولوجي على الصعيد العالمي انتصارا لأيديولوجية الراسمال المعولم .؟

لغرض الاحاطة بمضامين الأسئلة المثارة نتوقف عند بعض الموضوعات الفكرية التي أراها سائدة للتحليل : ـ

الموضوعة الأولى : ـ أنتجت الطبقة البرجوازية وبسبب تعدد شرائحها الاجتماعية ـ صناعية ، تجارية ، زراعية ، مالية ـ حراكا فكريا هادفاً الى إدامة هيمنتها الطبقية بأدوات فكرية ، لهذا فقد أبدعت البرجوازية فكرا أيديولوجياً /سياسياً متناميا متمثلا ببناء الدولة وسلطتها السياسية وفق الشرعية الديمقراطية التي عنيت في الجوهر ضمان استمرار سيادتها ـ البرجوازية ـ السياسية .

الموضوعة الثانية : ـ على أساس حاجتها للهيمنة السياسية والاقتصادية استعانت الطبقة البرجوازية بمراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية وسعت الى استثمار العقول المبدعة وتوظيفها في خدمة تطور مصالحها الكونية ، وبهذا الاطار فقد استثمرت الكثير من المراكز البحثية منها مراكز الفكر الجامعية ومؤسسات البحث بالتعاقد ومراكز البحث التابعة للأحزاب السياسية . (4)

إن الإحصاءات الأخيرة تشير الى أن القوى الفكرية السائدة لحركة راس المال الدولية تتشكل من ثلاث مراكز رئيسية الأولى منهما هي مراكز القوى الليبرالية التقليدية والثانية مراكز القوى الوسطية وآخرهما مراكز القوى الليبرالية المحافظة . (5)

الموضوعة الثالثة: ـ تترافق المراكز الليبرالية المشار إليها وشبكة هائلة من الصحافة الورقية والمجلات الفصلية فضلا عن المواقع الالكترونية.

الموضوعة الرابعة : ـ تنوع مراكز الفكر السائدة والموجهة لمساندة لنشاط الطبقة البرجوازية والمؤسسات المالية تتزامن وغياب الحركة الفكرية الناشطة لدى الحركة الاجتماعية المناهضة للتطور الرأسمالي ولهذا فقد عانت الدول (الاشتراكية) والأحزاب اليسارية من قصور نظري واختلالات فكرية كثيرة تجسدت بـ : ـ

1 : محاربة الأفكار الجديدة الهادفة الى إغناء النموذج الاشتراكي وجعله نظاماً ديمقراطيا قادراً على المنافسة العالمية .

2 : انحسار الحركة البحثية الحرة واستبدالها بمؤسسات استراتيجية ذات آفاق آنية ومدارس حزبية ووسائل دعائية ذات توجهات أيديولوجية .

3 : تحنيط وتقديس المنظومة الفكرية للماركسية ـ اللينينية والمقاضاة الفكرية لكل التيارات الساعية الى تجديد الفكر الاشتراكي المواكب لتغييرات الواقع التاريخي.

إزاء هذه التغيرات الكبيرة على صعيد تطور العلاقات الدولية وتنامي تطور ملامح التشكيلة الرأسمالية العالمية تواجه الباحث حزمة من الأسئلة منها : ـ ما هي أفاق التطور اللاحق للبلدان الهشة ؟ . هل هناك إمكانية لبناء تنمية وطنية مستقلة ؟ . ما هي أفاق النزاعات الاجتماعية الداخلية ؟ . وما هي مضامين الفكر السياسي الساند لكفاح القوى الاجتماعية المناهضة للانفلات الرأسمالي ؟ . وأخيرا هل هناك بدائل تاريخية ملموسة عن التطور الرأسمالي المتحرر من الرقابة الوطنية / الدولية ؟ .

لغرض تقدير شرعية الأسئلة المثارة يتحتم علينا التعرض الى بعض الوقائع الجديدة والتي يتصدرها انهيار نظريات فك الارتباط والتنمية المتمحورة على الذات السائدة في حقبة المعسكرين حيث أن تلك النظريات لم تعد قادرة على بناء تنمية وطنية مستقلة وذلك لكثرة من الأسباب منها سيادة الليبرالية الجديدة وسياسة التبعية والتهميش التي تنتهجها المراكز الرأسمالية إزاء الدول المهمشة ، لذلك فان دراسة متأنية لطبيعة الرأسمالية في طورها المعولم وعلاقات الهيمنة / التبعية ربما تعطي مجالاً لإنتاج رؤى واقعية هادفة الى بناء اقتصادات وطنية قادرة على صيانة حقوق التشكيلات الوطنية وتوازن مصالحها الاجتماعية .

المطلب الثاني : ـ الأسواق الحرة ومراحل تطورها

انطلاقا من محاولة صياغة رؤى واقعية لبناء اقتصادات وطنية متوازنة لابد لنا من معاينة مراحل تطور السوق الرأسمالي ومدى إمكانية الاستفادة من بعض نماذجه التاريخية .

لقد أنتجت الرأسمالية أثناء مسارها التاريخي أشكال عدة من الأسواق الرأسمالية تبعاً لمراحل تطور حركة راس المال ونزاعاته الاجتماعية مع قوة العمل متوقفين عند أهم أشكالها : ـ

أولا: ـ سوق رأسمالي أفرزته رأسمالية المنافسة مبني على السياسة الحمائية واستغلال قوة العمل بحدود قصوى فضلاً عن استخدام الدولة كأداة توسعية، وبهذا المضمون تميز هذا الشكل من الأسواق الرأسمالية بحزمة من النزاعات الاجتماعية والمساومات الطبقية فضلا عن سيادة ألازمات الاقتصادية الدورية التي عصفت بركائز إسلوب الإنتاج الرأسمالي .

لقد شكلت الكنزية وتوجهاتها الاقتصادية عتلة رئيسية لانتشال النظام الرأسمالي من الركود الاقتصادي الكبير حيث مثلت فرضيات مثل زيادة الاستهلاك لغرض زيادة الطلب وتفعيل الدورة الإنتاجية , زيادة الإنفاق عبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، تحجيم نسب البطالة والوصول الى العمالة الكاملة ،التوزيع العادل للثروة والدخول. (6) مثلت تلك الفرضيات عوامل أساسية لتطور الاقتصاد الوطني مشترطة بذلك تدخل الدولة في السياسية الاقتصادية .

4 : ـ ستيفن بوشيه مارتين رويو مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار دار الفارابي 2009 ص 78

5 : ـ بلغ عدد مراكز الفكر بين أعوام 1970 ـ 1990 1500 مركز في الولايات المتحدة الأمريكية ـ مصدر سابق ص 109.

إن تدخل الدولة الرأسمالية في حركة السوق والحد من مساره المنفلت جاءت بسبب الأزمات الكبرى للنظام الرأسمالي والمتمثلة في الكساد الكبير الأمر الذي زاد من تلاحم الدولة الرأسمالية والشركات الاحتكارية وما نتج عنه من انتقال التطور الرأسمالي الى مرحلته الثانية المرتكزة على مفهوم الدولة الرأسمالية الاحتكارية . (**)

ثانياً : ـ السوق الاجتماعي : ـ إزاء حدة النزاعات الاجتماعية وتطور ألازمات الاقتصادية وتنامي الحركات اليسارية وقوة مؤسساتها النقابية عمدت البرجوازية الحاكمة الى استخدام السوق الاجتماعي المبني على التوازنات الطبقية بين قوة العمل والرأسمال وذلك من خلال ضمان الدولة الرأسمالية لشبكات الأمن الاجتماعي المستندة الى ملكية الدولة لكثرة من القطاعات الإنتاجية / الخدمية وكذلك حمايتها لعقود العمل التي أبرمتها النقابات العمالية مع المؤسسات الرأسمالية لغرض ضمان الحقوق العمالية .

لقد اكتسب السوق الاجتماعي شهرة عالمية بسبب اعتماده الديمقراطية والعدالة الاجتماعية رغم تأكل ركائزه في البلدان الاسكندنافية وألمانيا إلا أنه لازال يشكل نموذجيا يمكن الأخذ به لغرض تطور البلدان النامية وتشكيلاتها الاجتماعية .

ثالثاً: ـ السوق الحرة

على الرغم من قدم مفهوم السوق الحرة إلا انه اكتسب زخماً كبيراً بعد أن تبنت حكومة ريغان الامريكية وكذلك حكومة تاتشر البريطانية هذا النموذج المتحرر من الرقابة الحكومية واعتماده كسياسية ونهج في التطور الاقتصادي .

إن مفهوم السوق الحر يتلازم والطور الجديد من العولمة الرأسمالية والمرتكز على الليبرالية الجديدة الامر الذي يتحتم علينا التوقف بشكل مكثف عند سمات هذا السوق وتأثيراته الكارثية .

بداية نقول إن مفهوم السوق الحرة شكل عتلة أيديولوجية أساسية في الليبرالية الجديدة وذلك من خلال ربط الأسواق الحرة بالديمقراطية السياسية على الرغم من أن الترابط بين الموضوعتين لا يتمتع بمصداقية واقعية نظرا للتجارب التاريخية الكارثية التي رافقت هذا النموذج من الرأسمالية المعولمة .

أن الليبرالية الجديدة وسوقها الحرة هي أيديولوجية الرأسمالية المعولمة المرتكزة على العنف الاقتصادي والتدخل العسكري الهادف الى تفكيك ملكية الدول الوطنية وإعادة بناء تشكيلاتها الاجتماعية بما يضمن خلق قوى طبقية جديدة مساندة لسياسة الشركات الاحتكارية .

لغرض تزكية الموضوعة الفكرية المشار إليها وإكسابها ملموسية تاريخية نعمد الى تحليل نتائج السوق الحرة في بعض الدول المتحولة من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق، ولكن قبل الشروع في معاينة تلك النتائج دعونا نتناول الأعمدة الأساسية للسوق الليبرالي والمتمثلة في المحددات التالية: ـ

1 : الخصخصة الشاملة لقطاع الدولة الاقتصادي / الخدمي وتحرير الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية .

2 : فتح الأبواب أمام الواردات وجذب الرساميل الأجنبية عبر الالتزام باتفاقية التجارة الحرة .

3 : تخفيف وإلغاء الإنفاق العام عبر تحرير الدولة من التزاماتها الاجتماعية كضامن لشبكة الأمن الاجتماعي الصحة, التعليم, إعانات البطالة ، ناهيك عن الحد من الإنفاق على المرافق العامة .

3 : خصخصة البنوك وتحرير العملة الوطنية فضلا عن تحرير الأسعار .

لقد تمت صياغة ركائز السوق الليبرالي المنفلت استناداً الى رؤى أيديولوجية وأفكار مثالية لمفكرين اقتصاديين خريجي وأساتذة مدرسة شيكاغو ذات التقاليد الليبرالية المنفلتة فضلا عن وصفات المؤسسات

المالية الدولية وما نتج عن ذلك من إنتاج وصفات قسرية تنطلق من إحداث تحولات سريعة في الاقتصاديات الوطنية المتحولة عبر ما سمي بالعلاج عن طريق الصدمة. (***)

لقد جرى تطبيق العلاج بالصدمة على كثرة من البلدان النامية منها التشيلي ، اندونيسيا بعد الانقلابات العسكرية الدامية التي جرت هناك حيث شكلت الإجراءات الاقتصادية السريعة التي اتخذها الانقلابيين الوجه الأخر للعنف العسكري. (****)

6: إبراهيم كبه محاضرات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي طبع مكتب بغداد لم يذكر سنة الطبع ص352, ص 353

المطلب الثالث : ـ التحول الاشتراكي الى السوق الرأسمالي

إن انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة الليبرالية الجديدة أفضت الى اعتبار السوق الحرة الإنجيل الجديد للاقتصاد المعولم ولهذا جرى اعتماد تلك السوق في كثرة من البلدان نتعرض لبعضها : ـ

1: ـ الدولة الروسية الاتحادية

أدت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها يلتسين بعد انهيار تفكك الاتحاد السوفيتي الى تحويل الاقتصاد (الاشتراكي) الى اقتصاد راسمالي منفلت حيث جرى تحويل ملكية الدولة العامة الى ملكية رأسمالية وما رافق ذلك من تطورين أساسيين الاول منهما تحول القوى البيروقراطية الحزبية الحاكمة الى قوى طبقية برجوازية ذات سمات مافيوية مترابطة مع الشركات الاحتكارية. وثانيهما ترابط التحولات الاقتصادية وسيادة القمع ضد المعارضين السياسيين للنهج الاقتصادي ـ السياسي الجديد. (*****).

أن ظهور القوى الطبقية ذات المترابطة وشبكات المافيا نتج عن جملة من الإجراءات الاقتصادية أهمها: ـ

1 : عمد الطاقم البيروقراطي للسلطة الجديدة المتحالف مع الشركات الاحتكارية الى (خصخصة الشركات التابعة للدولة والتي قارب عددها 225000) . فضلا عن رفع الرقابة الحكومية عن الأسعار (7)

2 : جرى بيع 500 مؤسسة حكومية كبيرة الى القوى الطبقية الجديدة المقربة من الرئيس وعائلته بسعر 7،2 مليار دولار ، في حين أن قيمتها الحقيقية قدرت بـ 220 مليار دولار . (8)

** : ـ لعب المفكر الاقتصادي كنز دورا كبيرا في تخفيف حدة الأزمة الرأسمالية عبر رؤيته لدور الدولة ألتدخلي في الحياة الاقتصادية , *** : ـ يعتبر ملتون فريدمان *1912 ـ 2006* الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام *1976* العقل المنظر للمحافظين الجدد من خلال كثرة من المؤلفات الاقتصادية منها: ـ الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي ، التاريخ الاقتصادي والإحصاء ، تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي فضلا عن نظريته في سياسة التوازن .

3ـ تحويل ممتلكات مزارع الدولة والمزارع الجماعية الى القطاع الخاص بدون تعويضات . (9)

4 : أدت التحولات السريعة في البنية الاقتصادية الى كوارث اجتماعية ومآسي إنسانية .

ثانياً: ـ الصين والتحول الرأسمالي

جرى التحول الرأسمالي في الصين من خلال تحول البيروقراطية الحزبية الحاكمة الى طبقة برجوازية ذات سمات قومية وذلك بعد شرائها لأجزاء كبيرة من أملاك الدولة وقد تم التحول الرأسمالي عبر الخطوات التالية :

1: بنهاية عام 2001 تمت خصخصة أجزاء كبيرة من قطاع الدولة الاشتراكي شملت 1160 شركة (10)

2 : جرى تفكيك المزارع الجماعية وتنظيم الإنتاج الزراعي وفق مبدأ مسؤولية الأسرة الفردية.

3 : تحرير الأسعار بعد تفكيك مركزية الإدارة المالية و تطوير الأسواق المالية.

4 : فتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة في مجالي الصناعات الخفيفة والخدمات فضلاً عن السماح للاستثمارات الأجنبية في الولوج الى السوق الوطنية .

إن تغيرات بنية الاقتصاد الصيني وتحوله من ملكية الدولة الى السوق الرأسمالي بسمات صينية أنتج بنية اجتماعية ـ سياسية جديدة تتسم بالصفات التالية: ـ

1: استخدام آلة الدولة والعنف السلطوي بهدف تحويل بنية الاقتصاد الاشتراكي الى بنية رأسمالية .

2: استمرار الدولة بصيانة شبكة الأمن الاجتماعي بحدودها الدنيا لغرض ضمان السلم الطبقي .

3 : تحول الحزب الشيوعي الحاكم الى مؤسسة سياسية ممثلة لمصالح الرأسماليين الجدد والبيروقراطية الحاكمة .

4: ظهور طبقة مسحوقة جديدة في الصين تتشكل من ثلاث فئات رئيسة: العمال العاطلين المستغنى عنهم بعد عمليات خصخصة الشركات الحكومية؛ العمال المهاجرين من الأرياف إلى المدينة؛ وأخيراً فقراء المدن. (11)

5 : الاعتماد على منظومة سياسية غير ديمقراطية بهدف حماية التحولات الرأسمالية .

7: نعومي كلاين عقيدة الصدمة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2009 ص318.

8: بيع مصنع ليختشوف من اكبر المصانع موسكو بسعر 44مليون دولار، في حين قدرت قيمته الحقيقية بأكثر من مليار دولار كما تم بيع مصنع اورال ماش من اكبر المصانع في الاتحاد السوفييتي بسعر 3،27 مليون دولار ، وتم بيع مجمع الحديد والصلب في مدينة تشيلابينسك لقاء 3،73مليون دولار، ومصنع للجرارات في نفس المدينة تم بيعه بمبلغ 2،2 مليون دولار

انظر: ـــ نجم الدليمي الاقتصاد الروسي وسياسة(العلاج بالصدمة)ودور المؤسسات المالية والاقتصادية في عملية الانهيار الاقتصادي.الحوار المتمدن صحيفة الكترونية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170694

9: تزامن تحويل ملكية الأرض مع ظهور المافيا المدعومة من قبل الدولة وفي حالة ظهور مقاومة محلية لهذا البرنامج لا بد من تشكيل فرق مسلحة يصل عدد أفراد كل فرقة الى 50 شخص من اجل الاستيلاء على الأرض بالقوة.

انظر: ـــ الدليمي مصدر سابق

10: ـ مجدي الجزولي الاقتصاد السياسي للتحول الرأسمالي في الصين.
صحيفة النهرين للتنمية الرقمية
http://alnahrain.org/vb/t9950.html

11:يبلغ عدد الذين فقدوا وظائفهم خلال القفزة الرأسمالية 60 مليون عامل.

انظر: ـ مجدي الجزولي مصدر سابق

**** لقد كشفت الكاتبة الكندية نعومي كلاين في كتابها عقيدة الصدمة الصادرة عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر *2009* الترابط بين الانقلابات العسكرية والعنف الاقتصادي المرافق لهذه الانقلابات وبينت بناء على دراسة القوانين والإجراءات التي أصدرتها كثرة من الدول المتحولة ذلك الترابط. ***** : ـ لقد أمر يلسين بتنفيذ قوانينه عبر دك البرلمان المنتخب بالدبابات واعتقال أعضاءه خارقا بذلك الدستور الجديد للدولة الروسية الفدرالية .

الخاتمة : ـ

استناداً الى بنية البحث وموضوعاته الفكرية لابد من إيراد خاتمة للبحث يراها الباحث ضرورية من خلال التركيز على موضوعات مترابطة حيث يرى الباحث أن النزاع مع الرأسمالية العالمية لم يعد صراعا بين العمل والرأسمال بحدوده الوطنية بل تحول الى حركة اجتماعية متعددة الطبقات والشرائح الاجتماعية على صعيد عالمي وذلك انطلاقاً من أن توحد العالم على قاعدة رأسمالية يفضي الى وحدة كفاح الحركات الاجتماعية استناداً الى الميول التخريبية للرأسمالية المتمثلة بحيازة أقصى الأرباح، البطالة الشاملة، الهجرة، الكراهية والتعصب، إثارة النزاعات العرقية والطائفية، الفساد وأخيرا تلوث البيئة.

إن التغيرات العالمية المتواصلة تتزامن وعجز الحركات الاجتماعية المناهضة للرأسمالية من بناء منظومة فكرية ـ سياسية ناقدة لطور الجديد من التوسع الرأسمالي رغم ان هناك كثرة من موضوعات الليبرالية ـ الديمقراطية، حقوق الإنسان، السوق الاجتماعي تشكل أدوات أساسية في صياغة تجديد فكر الحركات الاجتماعية المطالب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية .